الآراء الــواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

(كــــارل بــــوبـــــر) نـــصـــوص ودروس

الاستقراء هو منهج العلم والطريق الأوحد للإفادة من التجربة في الكشف عن واقع الوجود، هذا ما استقر عليه الرأي لدى فلاسفة المذهب التجريبي الحديث ولم يابهوا بـ (إشكالية هيوم)، حيث انكر بجزم مبدأ الاستقراء بإنكاره مبدأ العلية واي ضرورة عقلية يدركها الذهن البشري قبل التجربة. بل لعلهم وجدوا في نزعة (هيوم) السايكولوجية عزاء للاحتفاظ بأمل في معالجة مشكلة الاستقراء، التي تستفحل بطبيعة الحال في ظل نظام معرفي تجريبي.
الاستقراء ـ كما نعرف ـ يواجه مأزقا منطقيا، لا يواجهه الاستنباط والقياس المنطقي، إذ الاستنباط لا تأتي فيه النتيجة اكبر من المقدمات، بل هي اما مساوية او اصغر من مقدماتها . اما الاستقراء فالنتيجة فيه اكبر من المقدمات، ومن ثمَّ اذا افترضنا صدق المقدمات فلا تصدق النتيجة بالضرورة، أي ان صدق المقدمات لا ينتج صدق النتيجة، خلافا للاستنباط والقياس فالنتيجة فيه صادقة بالضرورة اذا صدقت المقدمات .

السيد عمار أبو رغيف

القسم الرابع

بوبر والنزعة الاستقرائية

ولما أضحى الاستقراء منهج العلم وأنكرت المعرفة التجريبية أي مبدأ عقلي قبلي امسى تبرير الاستقراء مشكلة امام مناهج المعرفة . اذ في ضوء المعرفة العقلية أمكن لمدرسة أرسطو ان تستعين بمبدأ عقلي اولي (الصدفة لا تكون دائمية) لتبرير الاستقراء وإدخاله في زمرة الأدلة الاستنباطية، التي تصدق نتائجها صدقا ضروريا في ضوء صدق المقدمات. لكن التجريبيين ينكرون هذا المبدأ العقلي، ولا يعدون عامة الأحكام غير التجريبية في زمرة المعرفة العلمية، ومن ثمَّ تحتم عليهم ان يجدوا علاجا لإشكالية العبور من الخاص إلى العام، أي من المقدمات والشواهد المحدودة الى القانون العام . وكانت فتوى (بوبر) أمام كل المحاولات العلاجية هي ان لا علاج لمشكلة الاستقراء، بل علينا ان نستريح ونؤكد ان الاستقراء ليس دليلا ولا منهجا!

وبغية ان نتابع ما قاله بوبر بعمق وشمول علينا ان نضعه في سياق تاريخ الإشكالية والمعالجات المطروحة لها والمواقف الأساسية التي سجلها بوبر إزاء صياغة الإشكال وإزاء معالجته، وما دار حولها من أفكار، ومن ثم سنقوم أولا بإطلالة تاريخية نلخص فيها الإشكاليات والمعالجات لنأتي بعدها على مواقف (بوبر) التي مثلت نقدا لأفكار السلف، وخلصت الى رؤية علينا وضع اليد عليها بالتحديد الدقيق ما أمكن، لنخلص بدورنا إلى موقف اكثر تحديدا واقرب الى دقة المعالجات الفلسفية والمنطقية .

تاريخيا: الاستقراء عند أرسطو: أُستخدم مصطلح الاستقراء في مدرسة أرسطو عامة في ثلاثة معان :

١- الاستقراء التام.
٢- الاستقراء الناقص.
٣- الاستقراء الحدسي.

اراد بالاستقراء التام ما استوعب المستقرئ فيه جميع الجزئيات والمفردات التي يشملها الحكم، وهذا اللون من الاستقراء يدخل في عداد الادلة الاستنباطية، لان مرجعه في نهاية المطاف الى قياس. اما الاستقراء الحدسي فقد استخدمه ارسطو للدلالة على الحدس العقلي الذي يمارسه الذهن البشري، بفضل الاستقراء، أي يلعب الاستقراء وملاحظة الجزئيات دور المنبه للذهن في ادراك الكليات والمبادئ العامة، دون ان يكون مسوغا منطقيا او قاعدة استنتاجية. وقد اخطأ الدكتور زكي نجيب محمود في نفي استخدام ارسطو مصطلح الاستقراء الحدسي للدلالة على هذا اللون من النشاط الذهني، واخطأ أيضا وتابعه مع الاسف استاذنا الشهيد الصدر في الاسس المنطقية للاستقراء في النظر الى الاستقراء التام بوصفه قاعدة ادراك المبادئ الاولية في منطق ارسطو، بينما لم يرد ارسطو من الاستقراء الدال على المبادئ الاولية سوى الاستقراء الحدسي.

اما الاستقراء الناقص فقد ادرك ارسطو اشكاليته المنطقية، اذ الخروج بحكم كلي جراء تتبع بعض الجزئيات ومصاديق أي ظاهرة من الظواهر لا يسوغ منطقيا الحكم العام والكلي على هذه الظاهرة، فالنتيجة المترتبة على المقدمات . التي هي بعض مصاديق الظاهرة . اكبر من هذه المقدمات، لان الحكم فيها يشمل الجزئيات المستقراة والتي لم تستقرأ، ومن ثم فصدق هذه المقدمات لا يبرر صدق النتيجة، ومن ثم لايصح استنتاج الحكم الكلي في حالة الاستقراء الناقص .

وهنا اضحى المنطق الارسطي في موقف يحتم عليه معالجة هذه الاشكالية]اشكالية الاستقراء[وجاءت المعالجة الارسطية لهذه الاشكالية لتؤكد ان القياس المنطقي والاستنباط وحده الطريق المنطقي لتبرير وتسويغ الاحكام، وذلك :

ذهبت مدرسة ارسطو الى ان الاستقراء يبرر منطقيا اذا تحقق فيه شرط التكرار الدائم لاقتران المحمول بالموضوع او كان هذا التكراركثيرا الى الحد الذي يسمح العقل البشري بضم قاعدة بديهية عقلية تقول : ان الاتفاق والصدفة لا تكون دائمية او اكثرية، عندئذ يتشكل لدينا قياس منطقي صغراه القضايا المستقراة وكبراه القاعدة العقلية، ومن ثم نستنتج الحكم الشامل لكل الجزئيات المستقرأة وغير المستقرأة على اساس عقلي ويسوغ الاستقراء بعد ان يلبس ثوب القياس ونسميه (تجربة) .

السؤال هنا: هل اعتبر أرسطو أو المدرسة الأرسطية الاستقراء أو القياس المنطقي بداية المعرفة التصديقية. أم اعتبروه المسوّغ المعرفي لصحة هذه المعرفة؟

أؤجل الإجابة على هذا الاستفهام إلى ما يأتي قريبا في قراءة مواقف (بوبر) ونقوده للنزعة الاستقرائية. على أن أُعيد التأكيد هنا على أن أرسطو والأرسطيين عامة لم يرتضوا سوي الاستنباط والقياس المنطقي حجة ودليلا واستنتاجاً صائبا من وجهة نظر منطقية. فالاستقراء . حسب وجهة نظر أرسطو ومدرسته . لا يدخل دائرة الحجاج العلمي ما لم يتحوّل إلى استنباط منطقي، تسوغه قواعد المنطق.

وعلى سنة أرسطو ومدرسته سار جل حكماء ومناطقة الحقبة الإسلامية في موقفهم من الاستقراء، دون أن نحرم إشارة هنا أو هناك، تلفت النظر إلى وجود التفاتات مبكرة وإرهاصات، لم يعد لها شأن في سياق التطوّر العام للمنطق والفلسفة الإسلاميتين، حيث حكم المناخ العام في تقويم (الاستقراء) أرسطو وقواعده ورؤاه، تجد هذا حتى عند (الغزالي) ناقد الفلسفة والمصر على إثبات تهافت الحكماء.

الاستقراء عند فرنسيس بيكون:

لم يفلح سلف (فرنسيس) بما أفلح به الحفيد، إذ نادى الأول (روجز بيكون) قبل حفيده بثلاثة قرون بضرورة إعادة هيكلة منهج العلم. إلاّ أن الحفيد (فرنسيس بيكون) أعلن أن الاستقراء هو منهج العلم، وازدرى الاستنباط سواء أكان قياسا منطقيا أم برهانا رياضيا.

أما نظرته إلى الاستقراء فقد عالج المنهج على مرحلتين:

المرحلة السلبية: المتمثلة بتطهير العقل وتخليصه من (الأوهام) التي جاءت حسب تعداده أربعة (أوهام القبيلة . أوهام الكهف . أوهام السوق . أوهام المسرح) . أوهام القبيلة أو أوهام الجنس، وهي تلك الأوهام التي تأتي جراء التكوين الطبيعي للإنسان كميله المتسرع نحو التعميم والتصديق وعجز الجهاز الإدراكي، أما أوهام الكهف فهي الأوهام الذاتية التي يصاب بها كل فرد بحسب سياقه وإمكاناته، وأوهام المسرح فهي مغالطات الاستدلال في مذاهب الفلسفة.

هذه الأوهام أو الأصنام التي أراد بيكون أن يتحرّر العقل منها ليصبح لوحا مصقولا تنطبع عليه صورة الظواهر الطبيعية، دون تشويه. إما كيف تنطبع فهذا ما يتكلفه المنهج الاستقرائي، وهنا يبدأ بيكون بالمرحلة الإيجابية في وصف هذا المنهج:

يبدأ الاستقراء من التجربة والملاحظة فترتيب قوائم الحضور والغياب والمقارنة، والاستقراء في كل مراحله إنما هو بحث عن علة الكيفيات أو الظواهر، ليضع تفسيراً يسوغ لنا التعميم والوصول إلى القانون.

الملاحظ إن النزعة الاستقرائية بدأها (بيكون) بتفاؤل كبير في الحصول على اليقين، والوقوف على أسرار العلاقات الوجودية بين الظواهر، التي بدت . حسب بيكون . قائمة بين صور الكيفيات الحسية بدلاً عن الماهيات معشوقة أرسطو، وبدا العالم بسيطاً حسب تصوّر بيكون، يسهل الحصول على قوانينه. وبغض النظر عن النقاشات الكثيرة التي أثارتها أفكار بيكون بشأن (الصور) و (اليقين) إلا أن أكبر نقد يوجّه إلى الرجل أنه أغفل المشكلة المنطقية للاستقراء، هذه المشكلة التي وقف عندها أرسطو طويلاً، والتي تتطلب بطبيعتها حلاً وعلاجاً، أو إلغاء الاستقراء من قائمة الحجج المنطقية.

الاستقراء عند دافيدهيوم:

أثار (دافيد هيوم) إشكالية في تاريخ الحكمة، وهي وحدها ما يصحّ أن يطلق عليه (إشكالية هيوم)؛ وهي إشكالية الصدور من أحكام الواقع إلى أحكام القيمة أو العكس، وهي ما يعبّر عنه في الحكمة الإسلامية المتأخرة بإشكالية العبور من الأحكام الواقعية إلى الأحكام الاعتبارية أو العكس. أما ما أثاره هيوم بشأن إشكالية الاستقراء فلا يصح أن ننسبها إلى الرجل لأنها إشكالية مزمنة، تنبه إليها مؤسسو المنطق منذ القدم، وإذا تفاءلت النزعة الاستقرائية بالوصول إلى القوانين العامة على أساس الملاحظات الجزئية فقد أفسد هيوم على النزعة الاستقرائية تفاؤلها وأكد على الإشكالية المنطقية للاستقراء.

أجل، فالرجل لم يجد لمبادئ الاستقراء أي تبرير منطقي أو تجريبي، فالاستقراء يرتكز على مبدأي العلية والاطراد، وإنكار هذين المبدأين لا يفضي إلى تناقض منطقي، ومن ثم فهما ليسا مبدأين منطقيين، وليس في عالم الحس الذي تناله يد التجريب شيء من الضرورة والعلية، وضرورة أن تكون الأحداث التي شهدنا وقوع أمثالها في الماضي واقعة في المستقبل.

أما التعميمات الاستقرائية التي يمارسها البشر في حياتهم الاعتيادية فهي اعتقادات ذاتية ليس لها واقع موضوعي، إنما تنشأ هذه الاعتقادات جراء العادة بتكرار الاقتران بين الظواهر.

ومن هنا فالمعرفة الإنسانية كلها لدى هيوم معرفة تستند من حيث الأساس إلى التكوين النفسي (السايكولوجي) للكائن الإنساني، دون أن يكون لها سند واقعي أو منطقي. إذ المعرفة لدى هيوم حسية تجريبية، والتجارب مهما تكرّرت لا تبرر منطقيا التعميمات والأحكام العامة، التي يصوّرها البشر في حقول المعرفة المختلفة، إنما يركن إليها الإنسان جراء ما يتكون لديه من اعتقادات تنشأ جرا ء التكرار والعادة.

الاستقراء عند جون ستيوارت مل:

الاستقراء هو الدليل الأصيل الذي يمكن أن تعتمده المعرفة الإنسانية، أما القياس المنطقي فنتيجته تحصيل حاصل، إذ النتيجة متضمنة في المقدمات، فالكبرى الكلية في قياس الاستنباط تتضمن النتيجة. نعم قد نعتمد في القياس على كبرى لم نفحص كل مصاديقها وجزئياتها اعتماداً على الاستقراء، فتكون النتيجة جديدة لأن المقدمة استقرائية، فالاستقراء وحده يكشف عن جديد. وقد أسرف (مل) في مذهبه الحسي التجريبي، إذ عدّ قواعد الرياضيات استقرائية. لكن السؤال هنا هو: كيف يبرر (جون ستيوارت مل) الاستقراء؟ وما هي طبيعة النتيجة المتوخاة من الاستقراء الناجح؟

اليقين الاستقرائي هو النتيجة المتوخاة من استقراء ظواهر الطبيعة، عبر متابعة درس الظاهرة وتحديد أسبابها وفق الخطوات التي حدّدها (مل) وهي خطوات تشبه إجراءات (بيكون). والسببية كما أقرَّ (مل) ليست مجرد تتابع واطراد اقتران الظواهر، إنما هي علاقة ضرورية، واكتشاف هذه العلاقة، والإذعان بمبدأ اطراد وقوع الحالاتَ المتشابهة يشكلان المبرر للإيمان بالاستقراء، والأخذ بنتيجته.

وجون ستيوارت مل المسرف في تجريبيته اعتبر أن العلية ومبدأ الاطراد في الطبيعة مبدأن استقرائيان، أي أن العقل يكتشف صدق العلية والاطراد من خلال استقراء عالم الطبيعة، وعبر الملاحظات والتجارب التي يقوم بها الآدميون على عالم الطبيعة. وبهذا يرتكب (جون ستيوارت مل) خطأ فادحا، إذ يقع في دور منطقي، تستحيل معه المعرفة، فالاستقراء يثبت بالعلية والاطراد، والعلية والاطراد يثبتا بالاستقراء!

الاستقراء لدى الوضعية المنطقية:

طغى حضور المناطقة الوضعيين على المشهد العام للمذهب التجريبي منذ العقود الأولى للقرن العشرين، حتى أن كثيرين يعدون (برتراند راسل) وضعيا منطقيا، بل الأكثر غرابة أن يحشر (كارل بوبر) الخصم اللدود للمناطقة الوضعيين في زمرتهم! لعل انتشارهم في البلدان ونشاطهم الحثيث أفضى إلى استحواذهم على المذهب التجريبي، رغم اختلاف مجموعة كبيرة من فلاسفة المذهب التجريبي مع اتجاهات أساسية لدى الوضعية المنطقية.

أما بالنسبة إلى موضوعنا (الاستقراء) فهناك تيار واسع من الفلاسفة التجريبيين، يضم وضعيين وغير وضعيين، تبنوا جميعا الاستقراء منهجا للعلم، بعد أن اتفقوا على أن العلم (العلوم التجريبية) لا يصل إلى يقين، إنما نصيبه الاحتمال، رغم اختلافهم حول مجموعة مسائل، كتفسير الاحتمال، وتسويغ الاستقراء ومعالجة مُشكلته الكبرى. وقد أفاد هذا التيار من حساب الاحتمال كقاعدة لتحديد درجة التأييد والإثبات، التي يمنحها الاستقراء وفق تجاربه الناجحة على الظاهرة موضع الدرس.

هناك اتجاه بين الفلاسفة التجريبيين يقرّر أن الاستقرار وإن لم يفض إلا إلى الاحتمال فهو بحاجة إلى مبرّر عقليَ، يسوّغ رفع درجة احتمال الظاهرة وفق تكرار التجارب الناجحة، ويعتقد أن الاحتمال لا يمكن تحديده وفق الاستقراء، ما لم نصادر على (مبدأ الاستقراء) كالاطراد والعلية، وهذا ما نجده عند (برتراند رسل) و (رايشنباخ) . وهناك اتجاه آخر آمن بقدرة الدليل الاستقرائي على الإفادة من حساب الاحتمالات، دون المصادرة على أي مبدأ قبلي غير تجريبي.

وهناك من ذهب في تفسير الاحتمال إلى عدِّه درجة من درجات الثقة أو الاعتقاد بصدقِ الظاهرة، وهناك من اعتبر هذا التفسير ذاتيا، لأن الاعتقاد والثقة حالة سيكولوجية، لا تعبر عن الواقع الموضوعي الذي يتعلق به الاحتمال، ومن ثم عدلوا في تفسير الاحتمال إلى عدِّه نسبة وقوع الحادثة أو نسبة تكرارها. لكن الجميع ذهبوا إلى عدّ الاحتمال بدرجاته المختلفة نسبة إثبات وتأييد النظرية التي تصدقها التجارب.

والاتجاه التجريبي الحديث بزعامة الوضعية المنطقية طرح نظرية في تفسير أساس التجربة، وفي تحديد مفهوم صدق القضايا، وهوية القضية التي تدخل في دائرة العلم. ولـ (كارل بوبر) موقف من جميع هذه الأفكار تميّز في بعض المواطن بالحدّة، وسنأتي على تحديد مواقف (بوبر) من جميع هذه القضايا، حسب مناسبات هذه الدراسة.

بَوبر والاستقراء

بوبر فيلسوف تجريبي، لكنه لا يوافق على حجم الدور التأريخي الذي منحته الحكمة للتجربة منذ أرسطو وأفلاطون حتى يوم الناس هذا. وبالتالي فهو لا يوافق على الدور الذي منحته الحكمة للاستقراء، بوصفه دليلا ينتقل منه الذهن إلى العام عبر الخاص، فتمنحه اليقين أو الاحتمال، سواء أكان يقيناً منطقياً مشروطاً، كما هو الحال عند أرسطو ومدرسته، أم يقيناً نفسياً واعتقاداً بحتاً، كما هو الحال عند (دافيد هيوم) ، أم يقينياً تجريبياً كما هو الحال عند (بيكون) و (مل)، أم كان احتمالاً منطقياً أو تجريبيا، كما هو الحال عند المناطقة الوضعيين.

التجارب الناجحة على أي ظاهرة تفضي إلى رفع درجة احتمال صدق هذه الظاهرة . فاذا اكتشفنا ان ارتفاع درجة الحرارة في محيط الثلوج يؤدي إلى ذوبان الثلج، فقمنا بتجربة ووجدنا صدق هذه العلاقة، ثم قمنا بثانية ووجدنا تحقّق هذا الارتباط، فسوف ترتفع درجة تصديقنا بالقضية (كلما ارتفعت درجة الحرارة سيذوب الثلج)، هكذا ذهب أرسطو وهكذا ذهب دافيد هيوم، وجون ستيوارت مل، وجل التجريبيين العقليين.

لكن (بوبر) لا يجد أي سند منطقي لما قاله جمع المناطقة والحكماء، الذين سبقوه والذين عاصروه. فصاحبنا يعتقد أن التجارب الناجحة والملاحظات المثبتة لأي قضية من القضايا لا تسمح منطقياً بالانتقال من التجارب الجزئية والملاحظات المحدودة إلى الحكم العام والقانون الكلي. وليس هناك قدرة لأي نظرية في الاحتمال على رفع درجة احتمال وقوع الحادثة.

بعد أن استراح (بوبر) من الحصول على يقين تجريبي مبرّر منطقيا، نعى محاولات المناطقة الوضعيين، ومن دار في فلكهم من أصحاب النزعة الاستقرائية الاحتمالية. وقد ركّز سهام نقوده أولاً على التفسير الكلاسيكي للاحتمال الذي يعد الاحتمال درجة من درجات التصديق أو الاعتقاد العقلي، إذ اعتبر هذا التفسير سقوطاً في هاوية النزعة النفسية (السايكولوجية)، منادياً بضرورة تطهير المعرفة العلمية من النزعة النفسية، وإخراجها من ذات العارف. يحدوه في ذلك إيمانه الراسخ بأن المعرفة كيان موضوعي، وقد أفضى به إصراره على واقعية المعرفة وموضوعيتها إلى اختراع عالم ثالث خارج عن ذات العارف ومغاير للعالم الخارجي، عالم تهجع فيه المعرفة والانجازات المعرفية. وسنخصّص فقرة للوقوف على موضوعية المعرفة لدى كارل بوبر في سياق درسنا النقدي الراهن.

إذن؛ الاستقراء لا يفضي إلى رفع درجة احتمال الحوادث، ومن ثم فهو أسطورة لا غير كما يراه (كارل بوبر)! في هذا الضوء فالمنهج التجريبي ليس منهجا لإثبات وتأييد الفروض، والنظرية العلمية ليست النظرية المؤَيَدَة، التي تحققنا عنها عبر تراكم التجارب وتكرار الوقوع! وقبل أن نأتي على تحديد ماهية (العلم) ودور التجربة في تحديد هوية القضية العلمية، وسبل الكشف العلمي والوصول إلى قوانين الواقع وأحكامه، علينا أن نطرح الاستفهام الكبير على (كارل بوبر): كيف أضحى الاستقراء غير قادر على زيادة احتمال الحادثة؟.

هناك مَنْ يذهب إلى أن بوبر لا يرى تراكم التجارب سبيلاً للكشف عن الواقع، بل ذهب إلى أن قراءة عالم الطبيعة رهن الفروض والحدوس والتخمينات، فالكشف عن الطبيعة والعلم بقوانينها يبدأ من الحدس والتخمين، فيطرح العلماء فروضهم، ثم يقيسونها قياسا رياضيا، ليجدوا انسجامها الذاتي، وعدم تناقضها، بعد ذلك يعودون إلى التجربة ليختبروا فروضهم، ويروا مدى جدارتها وصدقها، ومهما راكموا من التجارب، فتجاربهم لا تصل بهم إلى يقين بالفرض، ولا ترفع من درجة احتمال الفرض، إنَّما الفرضية التي تصمد أمام التجارب المتكرّرة تبقى الفرضية المفضلة!.

من أين تبدأ المعرفة، هل تبدأ من الفرض، أم تبدأ من التجربة؟ إشكالية سنتعرض لها، ونحاول استجلاء الموقف منها في رحلتنا مع (بوبر). ولكن أياً كان الموقف منها يبقى الاستفهام قائما عن المسوغ الذي دفع بوبر إلى القول: إن الاستقراء مهما امتدت ملاحظاته وتجاربه لا يستطيع أن يرفع درجة احتمال الحادثة.؟ سواء بدأنا من الفرض أم من الاستقراء، وسواء أكان الكشف العلمي وثبات يصل إليها العالم أم كان تراكمات التجارب وتكرار الخبرات، يبقى الاستفهام مشروعاً وملحاً: لماذا لا تؤدي التجارب المتكررة الناجحة إلى رفع قيمة احتمال المجربات والفروض التي صمدت أمام التجارب؟

كارل بوبر

الاستقراء لا يفضي إلى رفع درجة احتمال الحوادث، ومن ثم فهو أسطورة لا غير كما يراه (كارل بوبر)! في هذا الضوء فالمنهج التجريبي ليس منهجاً لإثبات وتأييد الفروض، والنظرية العلمية ليست النظرية المؤَيَدَة، التي تحققنا عنها عبر تراكم التجارب وتكرار الوقوع

يقرر (بوبر) بوضوح خطل الذهاب مذهب (رايشنباخ)، والاعتراف بـ (مبدأ الاستقراء) [أي الأساس المنطقي الذي يسمح باستنتاج التعميم عبر الملاحظات الجزئية، والانتقال من الخاص إلى العام]، بوصف هذا المبدأ أساس العلم والمعرفة ونقطة قبول الآدميين في حياتهم وممارساتهم العملية. إذ بدون (مبدأ الاستقراء) الذي يمنح الاستقراء المسوّغ المنطقي تصبح اكتشافات العلماء على غرار أخيلة الشعراء . حسب رايشنباخ . وبهدم الاستقراء يتهدم قوام العلم والمعرفة الإنسانية.

يرى بوبر إن الذهاب مذهب (رايشنباخ) بالإقرار بمبدأ الاستقراء يعني إما الوقوع بإشكالية التسلسل والمتراجعة اللانهائية أو الخروج عن قاعدة المذهب التجريبي والإقرار بوجود قضايا إخبارية تركيبية سابقة على التجربة والخبرة. فمبدأ الاستقراء لكي يبرر لنا الاستقراء ويعمم أحكام الواقع التجريبي يجب أن يكون قضية تخبر عن هذا الواقع وإنكارها لا يؤدي إلى الوقوع بتناقض، أي أن تكون تركيبية وليست تحليلية تصدق لاستحالة اجتماع النقيضين على غرار القضايا الرياضية.

وإذا كان مبدأ الاستقراء قضية تركيبية لزم الاستفهام عن مسوّغ صدق هذا المبدأ، فهل خضع هذا المبدأ للاستقراء وصدق جراء تكرار التجارب الناجحة عليه، أم أنه مبدأ قبلي يقرره العقل قبل التجارب واستقراؤها؟

فإذا ذهبنا مذهب (جون ستيوارت مل) وقرنا أن مبدأ الاستقراء استقرائي وثابت بالاستقراء لزم التسلسل، أما إذا صادرنا عليه كمبدأ قبلي سابق للتجربة والخبرة فقد خرجنا عن قاعدة التجريبية، وآمنا بمبدأ عقلي، كما فعل (أرسطو)، وكما قرر (عما نوئيل كنت)، وهذا ما لا يرتضيه (بوبر).

من المؤكد إننا نتكلم في إطار قدرة الدليل الاستقرائي على رفع درجة احتمال الحادثة، أو القضية التي تخضع لاختبارات تجريبية ناجحة. وفي إطار إشكالية (بوبر)، التي هي في حقيقة الأمر إشكالية المذهب التجريبي الخالص، والتي أكدها (دافيد هيوم) نلاحظ أن أستاذنا الشهيد الصدر ذهب في (الأسس المنطقية للاستقراء) إلى أن الدليل الاستقرائي في ضوء نظريته في الاحتمال لا يتطلب المصادرة على (مبدأ الاستقراء) الذي هو في جوهره (مبدأ السببية العقلية)، بل لا يحتاج الدليل الاستقرائي ضمن مرحلته المنطقية الرياضية إلا إلى احتمال مبدأ السببية العقلية، ثم يقوم الاستقراء عبر النجاحات التي تسجلها التجارب والملاحظات برفع قيمة احتمال الحادثة أو القضية المستقرأة.

إن معالجة أستاذنا الصدر لا تنفع مع التجريبية المسرفة الرافضة لكل قضية تركيبية لا تستند إلى الحس والتجربة، إذ بإمكان الإسراف التجريبي أن يعترض على السيد الصدر بالقول: ما المراد باحتمال السببية العقلية، هل يراد منه احتمال هذه القضية بوصفها مبدأ عقلياً قبلياً، أم يراد منهَ احتمال القضية بوصفها معطى سوف نلاحظه في عالم الخبرة والتجربة؟ إذا كان المراد باحتمال القضية احتمالها بوصفها مبدأ قبلياً فهذا الاحتمال ذاته خروج عن القاعدة التجريبية وإدخال المبادئ القبلية إلى ساحة العلم والمعرفة، وهو أمر مرفوض تجريبياً، وإذا أريد منه احتمال القضية بوصفها معطى سنلاحظه في عالم الخبرة فهذا أمر دونه خرط القتاد؛ لأن السببية العقلية والارتباط الضروري بين العلة والمعلول لا يمكن ملاحظته ولا يمكن التحقق منه تجريبيا.

إن مجرد إدخال فكرة (الضرورة) السببية، وتجاوز معطيات الحس في قضية العلية يعني الخروج من قاعدة المذهب التجريبي الحسية، فالحس لا يشاهد سوى اطراد الاقتران بين العلة والمعلول، أما قضية الارتباط الضروري بين المعلول والعلة، وإن العلة إذا وجدت وجد تبعاً لها المعلول بالحتم والضرورة واللزوم الذي لا انفكاك له فهذه قضية عقلية بحتة، خارج مديات الحس، ولا يمكن التثبت منها تجريبيا.

لم يقتصر (بوبر) على تعطيل الدليل الاستقرائي من حيث الأساس عن الوصول بالفروض إلى قيم احتمالية عالية، بل دخل في نقاش مع نظريات الاحتمال التكرارية والمنطقية ليخلص إلى عدم قدرة هذه النظريات على تحديد درجات احتمال لفروضَ العلم ونظرياته. وهذا ما سنقف عنده في محله المناسب من سياق فقرات هذه الدراسة. ولكن إذا كان بوبر لا يرتضي مبادئ العقل أن تدخل إلى ساحة المعرفة لتعالج لنا مشكلة الاستقراء فيكون دليلاً، ولا يرتضي قدرة الاستقراء على تنمية احتمال الحوادث، فما شأن التجربة أن تصنع عندئذ؟

يذهب (بوبر) إلى أن العلم تجريبي، والتجربة تقوم بدور التكذيب والإبطال للفروض والحدوس العلمية، وليس للتجربة مهما تكرّرت قابلية الإثبات والتأييد، بل دورها الوحيد أنها تختبر النظريات والفروض فما صمد منها يبقى في دائرة القبول العلمي، وما لم يصمد يثبت تكذيبه وبطلانه، فيستبدل بفرض آخر.

لكن السؤال ونحن نتحدث في إطار نظرية المعرفة هو: ما هو المسوّغ المنطقي للاتكاء على التجربة في تكذيبها وإبطالها؟ كيف يمكننا أن نتكأ على التجربة ونتخذ منها دليلاً على الإبطال والتكذيب، هل التجربة لا تخطأ، هل الأخذ بها ضرورة تفرضها قواعد المنطق؟ وبتعبير آخر: ما هو الأساس المعرفي للتجربة، وكيف نبرر نتائجها؟

ستتكفل الفقرة اللاحقة من هذه المتابعة لفكر (بوبر) البحث عن إجابة على هذا الاستفهام. ولكن يحسن بنا في نهاية هذه الفقرة التي تناولت مشكلة الاستقراء أن نقف وقفة نقدية نسجل عبرها ملاحظاتنا على معطيات (بوبر) بشأن إشكالية الاستقراء:

أولا: حينما نتحدث عن منطق الكشف العلمي يعني إننا نمارس دوراً معرفياً في إطار (المنطق)، الذي تتمثل وظيفته في الكشف عن قواعد التفكير السليم، وتحديد أسس الاستنتاج الصائب. وهذه الوظيفة يتعهد بها علم المنطق، وهو يفترض أن الإنسان يسلك سبلاً للوصول إلى الحقيقة وكشف الواقع والتعرف على قوانينه. أي أن المنطق يمارس دوره، وهو يصادر على أن الإنسان يسلك طرقا متنوعة للوصول إلى معرفة الأشياء فيها من الأخطاء ما يستدعي كشفه، ولهذه الطرق ضوابط للوصول إلى الهدف بسلام. ولا يعنى المنطق بمناشئ هذه السبل، وبدوها ومآلها، وارتباطاتها العضوية والنفسية.

ومن ثمَّ فالبحث عن بداية المعرفة الإنسانية: هل تبدأ الأحكام التصديقية والمعارف البشرية من فروض العلماء وحدود سهم وتخميناتهم، أم أنها تبدأ من الملاحظات والتجارب التي بتراكمها تتراكم درجة صدق القانون والحكم التصديقي؟ أمر لا يعنى به المنطق والحكمة الفلسفية إنما هو شأن علم النفس والعلوم التجريبية الأخرى، التي تنصب أبحاثها على تحديد سير المعرفة ومظاهر تجليها ومنابعها وآلية نشوئها وعلاقتها بالذهن البشري وبسائر كيان الآدمي وبناه العضوية.

وفي هذا الضوء يصبح تحديد سبل المعرفة السليمة وممارسة المنطق لدوره أساساً معرفياً للعلوم التي تكشف عن طبيعة آلية عمل الذهن البشري، ونمو المعارف التصديقية لدى بني البشر. وعليه لا يمكن أن ننبذ الاستقراء أو أي منهج من مناهج العلوم على أساس نتائج هذه العلوم. بل لابدَّ من تمحيص مناهج البحث في المعرفة بعيدا عن معطيات معارف البشر.

وبتعبير أوضح: أن (بوبر) أو بعض قراءه. على الأقل . ذهب إلى أن الاستقراء لا يؤسس لمعرفة، بحكم أن المعرفة الإنسانية تبدأ من الفروض لا من الملاحظات والتجارب. غير أن تحديد هذه النتيجة (المعرفة تبدأ من الفروض) يمثل معطىً تجريبياً، والسؤال يُطرح على هذا المعطى، هل تم التوثق منه باستقراء أم بحدس؟

ثم إن افتراض الحدوس والتخمينات بداية المعرفة الإنسانية لا يبرر هذه المعرفة، ويستحيل منطقياً أن نبطل به الاستقراء أو أي دليل آخر، ويبقى الاستفهام قائما عن مبرر نتائج ما تفضي إليه الحدوس والتخمينات وعن المسوغات المنطقية لإدخال أي قضية من القضايا . التي يفضي إليها الاستنتاج البشري . في دائرة العلم والمعرفة الإنسانية.

على أن (كارل بوبر) سعى حثيثاً إلى تخليص المعرفة الإنسانية من الوقوع في هاوية النزعة النفسية، أي تخليص المنطق والحكمة الفلسفية من الأحكام النفسية، غير أن بناء نظرية المنطق في رفض الاستقراء أو قبوله على أساس أن البشر يستقرؤون وأننا نشاهد بأنفسنا أن الملاحظات المتكرّرة تفضي إلى اليقين، أو إلى رفع درجة احتمال الحوادث، أو على أساس أن البشر يحكمون بدءً على أساس الفرض وتكرار التجارب لا يؤدي إلى الاحتمال أو اليقين بالظاهرة المستقرأة، بناء يقوم على أسس نفسية ولا يبرره المنطق. أي أن الانطلاق من مسلمة نفسية كالقول: (إن الناس يستقرؤون ويصلون إلى النتائج أو أن العلم يبدأ بالفرض وينتهي إلى النظرية) لا يبرر بناء منطق الاستقراء والبحث عن الأسس المنطقية للاستقراء، كما لا يؤدي إلى رفض الاستقراء، ووسمه بالخرافة واللامنطق.

ثم لو ذهبنا المذهب القائل: (إن بوبر لم ينكر الدور الاساسي الاستقرائي للملاحظات تفاديا للنزعة السايكولوجية، كما تصور (بيرنانز). بل انكرها اقرارا لحقيقة الامر التي اثبتتها البحوث السايكولوجية، من اسبقية التوقع على الملاحظة الحسية".

يبقى لنا أن نسأل كيف تسنى لـ (بوبر) أو كيف خولت (يمنى الخولي) لنفسها اقرار حقيقة اثبتتها البحوث السايكولوجية؟ ونحن نعتقد معهم أن البحوث السايكولوجية بحوث علمية تجريبية، وبوبر و(كل) بوبري يعتقد ان حقيقة الامر امر بعيد المنال، وأن العلم كل علم تجريبي ليس بوسعه التأييد والاثبات، بل العلم والقضية العلمية هي ما تقبل الابطال والتفنيد. كيف ننفي الاستقراء بقاعدة لا يمكن اثباتها إلا بالاستقراء؟! على ان البدء بالفروض لا يبطل دور الملاحظة، بل عبر الملاحظات تقوم النظريات، سواء على طريقة بوبر، ام على طريق المنطق الاستقرائي.

وسوف تتكامل هذه الملاحظة عبر تكامل عرضنا ونقدنا لمجموع رؤى (بوبر) خصوصاً نقده للنزعة النفسية، وباقي أجزاء نظريته، التي تترابط فيما أرى ترابطا قويا، ومن ثم فاكتمال رؤيتها يفضي إلى اكتمال رؤية نقدها وانسجام تصويبها.

ثانيا: لقد كان إصرار (دافيد هيوم) على النزعة التجريبية داعية إلى وقوع الرجل في شراك الشك المطلق وتعطيل دور المعرفة في الكشف عن الواقع، وكان إصرار (جون ستيوارت مل) على التجريبية مفضياً إلى الوقوع في الدور الباطل وفرض سمة اللامنطق على الدليل الاستقرائي، الذي ناضل من أجل تثبيت دعائمه.

أما إصرار (بوبر) على النزعة التجريبية . وهو يعي الخطرين السابقين، ويسلم مع (رايشنباخ) بأن عدم الإقرار باطراد الطبيعة يفضي إلى تعطيل دور المعرفة، وإن حياة الآدميين قائمة على التسليم بمبدأ الاستقراء . فقد أفضى إلى أمر لا يمكن تبريره، فهو يسلم بأن الكائن الإنساني مزوّد بأحكام غريزية فطرية . كما سنأتي على طرح هذا الموضوع . ويقرّر أن الذهن البشري يبدأ من الفروض والحدوس التي لا تستند إلى وقائع تجريبية، إنما هي وثبات تنقدح في الذهن الإنساني، لكنه لا يستطيع التنازل عن القاعدة الأثيرة للمذهب التجريبي (التجربة أساس المعرفة الإنسانية)، لا يستطيع التنازل عن هذه القاعدة لمصلحة المذهب العقلي بالإقرار بقانونٍ واحد فقط (مبدأ الاستقراء)، أو قل قانون العلية بمفهومه العقلي!

لقد حصر (بوبر) دور التجربة والملاحظة في قدرتها على تكذيب الفروض وطردها من دائرة البحث العلمي. وهنا علينا أن نرى: ما هو الأساس المنطقي لقبول التجربة الواحدة لكي تكذب فرضاً كلياً وتبطل مشروع قانون يكشف عن الواقع؟ لا يختلف (بوبر) عن المدرسة الأرسطية في الإذعان منطقيا بأن السالبة الجزئية تناقض الموجبة الكلية. فحينما تصدق السالبة الجزئية ولو عبر تجربة واحدة سوف تكذب الموجبة الكلية التي يقرّرها الفرض. أي حينما يقرّر الفرض أن (الحديد يتمدد بالحرارة)، وتأتي تجربة واحدة لا يتمدد فيها الحديد بتسليط الحرارة عليه، فهذا يعني إن الفرض غير سليم؛ لأنه موجبة كلية، بينا تقرر التجربة سالبة جزئية، والإيجاب الكلي يتناقض مع السلب الجزئي، وبما أن السلب الجزئي تقرّره التجربة الحسّية، إذن يلزم لزوماً منطقيا أن يكذب الفرض والإيجاب الجزئي، لاستحالة اجتماع النقيضين.

لكن السؤال المنطقي والمعرفي الذي نطرحه على (بوبر) هو: ما هو المسوّغ الذي يتيح لنا الوثوق بالتجربة لكي تكذب الفروض، وما هي طبيعة هذا الوثوق، هل هو اعتقاد ويقين بالتجربة، فنرتد إلى النزعة النفسية أم ماذا؟ هذا ما سنتناوله في الفقرة اللاحقة من هذه المتابعة.

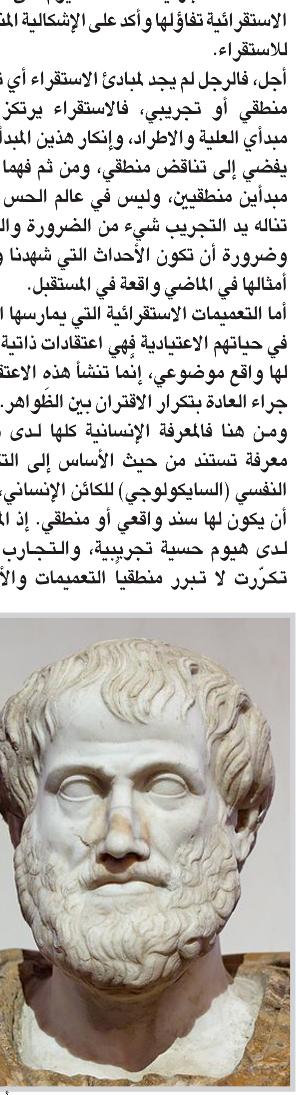
أرسطو

جون ستيوارت مل

دافيد هيوم

فرانسيس بيكون